يتحوّل المجلس الوطني الفلسطيني الى مجلس تشريعي للدولة. أما الوزارات والمناصب الحكومية، فتخضع لانتخابات تجرى بين المواطنين، في الضفة والقطاع. فور ذلك، تصدر الحكومة الفلسطينية قرارات وتشريعات، أهمها اعلان حالة سلام بين الدولة الفلسطينية واسرائيل؛ وتطرح على اسرائيل التبادل الدبلوماسي والاعتراف المتبادل. الى ذلك، تعمل الحكومة الفلسطينية على منع جميع اشكال الارهاب وتصدر عقوبات صارمة، ومشددة، ضد مرتكبيها. ومن ثم تسعى الى اكتساب الاعتراف الدولي بها، وكذلك اعتراف الامم المتحدة.

يبدو أن د. نسيبة كان من اوائل المقتنعين ببعض جوانب ورقة سيغال؛ اذ تخلى عن موقفه القديم، القائم على قبول الانضمام الى الدولة العبرية، شرط الحصول على الحقوق القانونية والمدنية التي يتمتع بها الاسرائيليون، وذلك في حال انحصرت الخيارات بين الضم أو الحكم الذاتي الاداري. فقد أبدى نسيبة اقتناعه بضرورة اعلان دولة فلسطينية. وذكر «ان م.ت.ف. تستطيع تحويل مكاتبها، في العالم الى سفارات. اما نحن، فنستطيع تحويل اللجان السرية [في الضفة والقطاع] الى وزارت للصحة والتعليم والخدمات البديلة». ودعا نسيبة الى التفاوض مع اسرائيل والاردن، بعد قيام الدولة الفلسطينية، لتحديد طبيعة العلاقة معهما (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/٨).

واقترح نسيبة على الفلسطينيين الاستفادة من قرار الملك حسين الاخير، واستخدام خطابه للاندفاع خطوة الى أمام. وقال انه «حان الوقت لأن نعلن دولتنا المستقلة في الضفة الغربية، واقامة حكومة انتقالية مؤلفة من فلسطينيين من الضفة الغربية و [آخرين] من الخارج». ويعتقد نسيبة بأن من شأن هذه التوضيحات ، التي تخلو من الدعوة الى تدمير اسرائيل، جعل العرض مغرياً للاسرائيليين (**المصدر نفسه**).

أما فيصل الحسيني، الذي تلقّى نسخة عن وثيقة سيغال، قبل دهم مكتبه من قبل سلطات الاحتلال بحوالى أربعة شهور، فقد وضع تعديلات في الوثيقة، أهمها استبدال حدود الدولة التي اقترحها سيغال لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة بالقرار ١٨١ الذي يحيي مشروع تقسيم فلسطين القديم، الصادر في العام ١٩٤٧ (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٥).

من جهة أخرى، شهدت المناطق المحتلة تباينات واختلافات واسعة في الرأي تصل حدود التناقض. «فالاجواء غير مجمعة [حتى الآن] على أي توجه معيّن». وحسب تصريحات لنسيبة، فان غالبية هذه الخلافات تتوزع بين ما هو عام وما هو شخصي خاص، وحتى فئوي (**المصدر نفسه**).

وذكر مصدر فلسطيني أن من شأن اعلان حكومة مؤقتة تقويض الخيار الاردني الذي ينصح به بعض الاميركيين والاسرائيليين الرسميين. «فهم يفضلون اعادة الضفة الى الاردن ومقايضتها بالسلام، أكثر مما يحبذون [قيام] الدولة الفلسطينية». واعتبر المصدر قرار الاردن خطوة تكتيكية ضاغطة اكثر منها قراراً استراتيجياً. ودعا الى الاتفاق، مجدداً، فيما بين الاردن وم.ت.ف. «لاننا ما زلنا ' متعهدين ' بفكرة الكونفدرالية بين الاردن والدولة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٤). ويعتقد رئيس بلدية الخليل السابق، مصطفى النتشة، بأن الوقت مناسب لاعلان حكومة مؤقتة، على أن تتم بالتعاون مع الدول العربية؛ ففكرة الدولة الفلسطينية تعيش، الآن، في قلب كل فلسطيني، وتعتبر [اقامتها] نتيجة طبيعية وحتمية [للانتفاضة]» (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

الى ذلك، تحدث مؤيدون لـ «فتح»، في المناطق المحتلة، عن فلسطنة المعاهد الحالية ذات العلاقة أو الارتباط بالاردن، وضرورة جلب المساعدات الفلسطينية لهذا الغرض، وصبّها من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.

على العكس من ذلك، قال رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة: «ان الظروف لم تنضج لخطوة [اعلان حكومة مؤقتة]، لأن مثل هذه الحكومة لن يكون قادراً على ادارة الشؤون في الضفة الغربية، فالاحتلال ما يزال هنا». وعلى الصعيد الدبلوماسي ما زال الاميركيون والاسرائيليون يرفضون أن يتزحزحوا عن مواقفهم المعروفة. امام م.ت.ف. نفسها، فهي ليست معدة وجاهزة، بما فيه الكفاية، لاتخاذ خطوة كهذه. ولا تزال تشهد خلافات في الرأي حول هذه المسائل. وأيد رئيس بلدية غزة